

SCT/31/6

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 29 يناير 2014

## اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية

### الدورة الحادية والثلاثون

جنيف، من 17 إلى 21 مارس 2014

### مستجدات عن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

وثيقة من إعداد الأمانة

1. في الدورة الثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية (اللجنة)، قال الرئيس إن اللجنة أحاطت علماً بالوثيقة SCT/30/5 (مستجدات عن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول) وأنه طُلب من الأمانة إبلاغ الدول الأعضاء بالتطورات المستقبلية في نظام أسماء الحقول على الإنترنت (انظر الفقرة 16 من الوثيقة SCT/30/8). وبناء على ذلك، أعدت الأمانة هذه الوثيقة التي تورد المستجدات المطلوبة.

### أولاً. إدارة قضايا أسماء الحقول

ألف. السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول

2. يطرح نظام أسماء الحقول عدداً من التحديات بشأن حماية الملكية الفكرية، ونظراً إلى الطبيعة العالمية للإنترنت، فإن هذه التحديات تتطلب اتباع مقاربة دولية. وقد دأبت الويبو على مواجهة هذه التحديات منذ سنة 1998 بوضع حلول محددة، ولا سيما في مشروعها الأول<sup>1</sup> والثاني<sup>2</sup> بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. ويكفل المركز بوجه خاص للملكي العلامات التجارية آلية دولية فعالة للانتصاف ممن يعتمد على تسجيل أسماء حقول تتطابق وحقوقهم في العلامات التجارية والانتفاع بهذه الأسماء عن سوء نية.

<sup>1</sup> انظر إدارة الأسماء والعناوين على الإنترنت: قضايا الملكية الفكرية – التقرير الختامي لعملية الويبو الأولى في مجال أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 439. انظر أيضاً: <<http://www.wipo.int/amc/en/processes/process1/report>>.

<sup>2</sup> الإقرار بالحقول والانتفاع بالأسماء بناء على نظام أسماء الحقول على الإنترنت – تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 843. انظر أيضاً: <<http://www.wipo.int/amc/en/processes/process2/report>>.

3. ويشرف مركز الويبو على إجراءات تسوية المنازعات في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت. وقد اعتمدت هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة (الإيكان) هذه السياسة بناء على توصيات الويبو في إطار مشروعها الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وتقتصر السياسة على قضايا واضحة تتعلق بتسجيل أسماء الحقول والانتفاع بها عن سوء نية وبصفة تعسفية. وهي تحظى بشعبية كبيرة لدى مالكي العلامات التجارية. وهي لا تمنع أي طرف من رفع النزاع إلى محكمة مختصة. ومع ذلك تبين أن عددا قليلا جدا من القضايا المنظورة في إطار تلك السياسة قد أحيل أيضا إلى المحاكم الوطنية.<sup>3</sup>

4. ومنذ ديسمبر 1999، أشرف مركز الويبو على نحو 28 000 قضية في إطار السياسة الموحدة وبالاتناد إليها. ويكفل مركز الويبو أيضا على صفحات موقعه الإلكتروني إحصاءات آنية بغية مساعدة الأطراف في قضايا الويبو والوسطاء والمحكمين ووكلاء العلامات التجارية وواضعي السياسات في مجال أسماء الحقول ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية.<sup>4</sup> ونظرا للشكوك الكامنة في الانساع الوشيك لنظام أسماء الحقول، وتزايد حالات انخفاض ميزانيات الإنفاذ، أودع مالكو العلامات التجارية، في عام 2013، 2 585 شكوى لدى المركز في إطار السياسة الموحدة، مما يُعد انخفاضا بنسبة 10 بالمائة مقارنة بمستوى المسجل في عام 2012. وفي الوقت ذاته شهدت حصة المركز في السوق بوصفه أحد مقدمي الخدمات في إطار السياسة الموحدة زيادة فعلية من 57,9 بالمائة في عام 2012 إلى 58,2 بالمائة في عام 2013، وبلغ عدد أسماء الحقول المتنازع عليها في قضايا الويبو 6 191، مما يُعد زيادة بنسبة 21,9 بالمائة مقارنة بعام 2012.

5. وخلال سنة 2013، استعانت جهات شتى من أفراد وشركات وهيئات ومؤسسات بإجراءات مركز الويبو لتسوية المنازعات. وكانت القطاعات الخمسة الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات المتظلمة هي البيع بالتجزئة والموضة والأعمال المصرفية والمالية والبيوتكنولوجيا والمستحضرات الصيدلانية والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات. وتبين الزيادة في الإيداعات المتعلقة بالموضة والعلامات الفاخرة جزئيا تزايد عدد القضايا التي يرفعها مالكو العلامات ويدعون فيها تزوير علامتهم عن طريق صفحات الإنترنت المتاحة في إطار اسم الحقل المتنازع عليه. وهذا يدل على النطاق العالمي بالفعل لآلية تسوية المنازعات، وإلى حد الآن، بلغ عدد الأطراف التي رفعت دعاوى قائمة على السياسة الموحدة للويبو 176 بلدا. وفيما يتعلق بلغة اتفاق تسجيل اسم الحقل المعني، فقد بلغ عدد اللغات المستخدمة في الإجراءات القائمة على السياسة الموحدة للويبو إلى حد الآن 20 لغة مختلفة.<sup>5</sup>

6. وتُنشر جميع قرارات هيئات خبراء الويبو على موقع المركز الإلكتروني. ويستعرض مركز الويبو على نحو فريد التوجهات العامة في القرارات بشأن القضايا المهمة بواسطة استعراض آراء وسطاء الويبو ومحكميها في مسائل مختارة في سياق السياسة الموحدة (استعراض الويبو 2.0)، وينتقي هذا الاستعراض آلاف القضايا التي تناولها المركز وفقا للسياسة الموحدة. وقد وضعت هذه الأداة المستخدمة عالميا اعترافا بالحاجة إلى تحديد ما في القرارات المتخذة في إطار السياسة الموحدة من توافق قدر الإمكان من أجل الحفاظ على اتساق اجتهادات الويبو القانونية بشأن القضايا المرفوعة.<sup>6</sup> ولتيسير الاطلاع على

<sup>3</sup> انظر مختارات من قضايا المحاكم المتعلقة بالسياسة الموحدة على الموقع التالي: <<http://www.wipo.int/amc/en/domains/challenged>>

<sup>4</sup> تشمل الإحصائيات المتاحة العديد من الفئات مثل "مجال عمل المدعين" أو "المدعى عليهم المسجون" أو "نوعية حروف اسم الحقل" أو "القرارات الخمسة

والعشرون الأكثر ذكراً في الشكاوى". انظر <<http://www.wipo.int/amc/en/domains/statistics>>

<sup>5</sup> بالترتيب الأبجدي: الصينية والتشيكية والدانمركية والهولندية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والعربية والإيطالية واليابانية والكورية والنرويجية والبولندية والبرتغالية والرومانية والروسية والسلوفاكية والإسبانية والسويدية والتركية.

<sup>6</sup> هذا الاستعراض متاح على موقع المركز الإلكتروني التالي: <<http://www.wipo.int/amc/en/domains/search/overview>>

هذه القرارات وفق موضوعها، يقدم المركز أيضا فهرسا قانونيا للبحث الإلكتروني عن قرارات الويبو في إطار السياسة الموحدة.<sup>7</sup>

7. وبصفة المركز الجهة الرائدة في تقديم خدمات معالجة القضايا في إطار السياسة الموحدة، فإنه يرصد مستجدات نظام أسماء الحقول بغية تكييف موارده وممارساته باستمرار.<sup>8</sup> وينظم المركز بانتظام حلقات عمل بشأن مستجدات سوابق وممارسات تسوية المنازعات على أسماء الحقول لفائدة الأطراف المعنية<sup>9</sup>، كما ينظم اجتماعات لمحكميه ووسطائه في مجال أسماء الحقول.

باء. الحقول العليا المكونة من رموز بلدان

8. يقتصر التطبيق الإلزامي للسياسة الموحدة على الأسماء المسجلة في الحقول العليا المكونة من أسماء عامة مثل ".com" أو ".net" أو ".org"، إلا أن مركز الويبو يساعد أيضا العديد من مكاتب تسجيل الأسماء في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان على صياغة شروط التسجيل وإجراءات تسوية المنازعات بما يتماشى مع أفضل الممارسات في مجال حماية الملكية الفكرية. وغالبا ما تتبع هذه الإجراءات نموذج السياسة الموحدة لكنها يمكن أن تراعي الظروف والاحتياجات الخاصة بكل حقل من الحقول المكونة من رموز البلدان. ويقدم المركز الآن خدماته في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول إلى 70 مكتبا لتسجيل الحقول العليا المكونة من رموز البلدان، إذ أضيف إليها مؤخرا "FM" (ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)) و"GD" (غرينادا) و"ML" (مالي) و"PW" (بالاو) و"TZ" (تنزانيا (جمهورية - المتحدة))<sup>10</sup>.

## ثانيا. المستجدات المتصلة بالسياسة الموحدة في نظام أسماء الحقول

9. طرأ على الإيكان عدد من التطورات السياسية ستتيح فرصا للملكية الفكرية وللمنتفعين بها بل وستطرح أمامهم تحديات، وأهمها أن الإيكان تزعم اعتماد ما يبلغ 1 400 اسم حقل جديد مكون من أسماء عامة، وأسماء الحقول هذه يمكن أن تكون لها طبيعة "مفتوحة" (تشبه .com) أو تتخذ خصائص محددة أو مقيدة بقدر أكبر كأن تتخذ شكل [علامة] أو [مدينة] أو [مجمع] أو [ثقافة] أو [صناعة] أو [لغة]. أما التطور المهم الثاني فيتعلق بالشواغل المرتبطة باستحداث أسماء حقول عليا دولية. ويطرح عزم الإيكان على توسيع نطاق أسماء الحقول العليا الدولية أيضا مسائل تتعلق بحماية الحقوق في إطار مشروع الويبو الثاني الخاص بأسماء الحقول على الإنترنت.

ألف. حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة

10. صوتت هيئة الإيكان بالموافقة رسميا على تنفيذ برنامج الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة في اجتماع عقده في سنغافورة في 20 يونيو 2011<sup>11</sup>. وقد نشرت معلومات في "دليل مودع طلب التسجيل" الخاص بالإيكان الذي صيغ

<sup>7</sup> أضحى فهرس الويبو القانوني مصدرا مهنيا أساسا يتيح لأعضاء اللجان أو الأطراف أو الأكاديميين أو أي شخص مهم بالأمر الاطلاع على سوابق الويبو القضائية. ويُحدّث الفهرس بشكل دوري ليشمل فئات البحث الجديدة التي تعكس في المقام الأول تطورات نظام أسماء الحقول نفسه. وهو متاح على موقع المركز الإلكتروني على الموقع التالي: <<http://www.wipo.int/cgi-bin/domains/search/legalindex>>

<sup>8</sup> انظر مثلا الفقرات 14-16 من الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2.

<sup>9</sup> انظر الحاشية 2 أعلاه.

<sup>10</sup> القائمة الكاملة لأسماء الحقول المذكورة التي احتفظت بالمركز على أنه حجة تقديم خدمات لتسوية المنازعات بشأن أسماء الحقول متاحة على الموقع الإلكتروني:

<<http://www.wipo.int/amc/en/domains/cctld>>

<sup>11</sup> انظر <<http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-20jun11-en.htm>>. وللإطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية بما فيها المراجع،

انظر الوثيقة WO/GA/39/10 وتحديدًا الفقرة 14.

عدة مرات على مدى السنوات القليلة الماضية<sup>12</sup>. وتم، في أكتوبر 2013، منح أول مجموعة من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة في جذر الإنترنت، وبلغ عدد الحقول العليا الجديدة التي مُنحت 100 حقل في 21 يناير 2014.<sup>13</sup>

11. ويظل المركز ملتزماً بالتعاون مع أصحاب المصالح للسعي إلى الحفاظ على الامتثال للمبادئ العامة لحماية الملكية الفكرية في أي حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة توافق عليها الإيكان في نهاية المطاف، ومع ذلك يُرى أن عدداً من آليات حماية الحقوق التي صدرت عن سلسلة من لجان الإيكان ومساراتها فيما يخص الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة قد ضعفت فاعليتها من الناحيتين العملية والموضوعية<sup>14</sup>. وفيما يلي وصف مستفيض لآليات حماية الحقوق التي كلفتها واعتمدها الإيكان فيما يتعلق بالآليات من الدرجة الأولى والدرجة الثانية على التوالي.

### "1" آليات حماية الحقوق من الدرجة الأولى

#### - إجراءات تسوية المنازعات قبل منح أسماء الحقول العليا

12. تتيح هذه الآلية للملكي العلامات التجارية إيداع اعتراضات قائمة على الحقوق القانونية على طلبات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة من الدرجة الأولى عند استيفاء بعض المعايير الموضوعية (وأسباب الاعتراضات الأخرى التي اعترفت بها الإيكان هي: "الاعتراضات القائمة على اللبس في التسلسل" وعلى "اعتراضات الجماعات" وأيضاً "الاعتراضات القائمة على مبدأ مراعاة حدود المصالح العامة"<sup>15</sup>). وساعد المركز الإيكان على وضع المعايير الموضوعية لإجراءات الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية، وهي متجذرة في "توصية الويبو المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية العلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الصناعية في الإشارات على الإنترنت"<sup>16</sup> (التوصية المشتركة) التي اعتمدها الجمعية العامة للويبو في سبتمبر 2001.

13. وعينت الإيكان المركز باعتباره المورد الحصري لخدمات تسوية المنازعات الخاصة بالاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية<sup>17</sup>. وأُغلق مكتب تسلم هذه الاعتراضات في مارس 2013، بعد أن تسلم المركز 69 اعتراضاً ووجد أنها مطابقة للإجراءات<sup>18</sup>. وأخطر المركز الأطراف بأول قرارات بشأن الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية ونشرها في يوليو 2013، واستكملت معالجة المركز لمسائل هذه الاعتراضات أساساً في بداية سبتمبر 2013. وترد جميع قرارات هيئات خبراء الويبو على موقع المركز على الإنترنت<sup>19</sup>.

<sup>12</sup> دليل مودع الطلب متاح على: <<http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb>>

<sup>13</sup> ترد قائمة الحقول العليا الجديدة التي دخلت طور التشغيل من ضمن الحقول العليا المكونة من أسماء عامة على الموقع التالي:

<http://newgtlds.icann.org/en/program-status/delegated-strings>.

<sup>14</sup> لمزيد من المعلومات الأساسية بما فيها المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10 وتحديد الفقرات من 23 إلى 30. ونشير هنا إلى أن الإيكان قد سارعت إلى رفض اقتراح لفريق معني بتوصيات التنفيذ بشأن "قائمة بالعلامات المحمية عالمياً".

<sup>15</sup> دليل مودع الطلب يبين أيضاً عدداً من الإجراءات الأخرى التي قد تضعها الحكومات لفائدتها تبعاً لإعلان الإيكان الخاص بالطلبات بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وتحديد القسم 4.2.1.1 الذي ينص على "الإنداء المبكر للجنة الاستشارية الحكومية للإيكان" والقسم 7.2.1.1 الذي ينص على "تلقي مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية للإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة" لكي ينظر فيها مجلس الإيكان.

<sup>16</sup> انظر <[http://www.wipo.int/about-ip/en/development\\_iplaw/pub845-toc.htm](http://www.wipo.int/about-ip/en/development_iplaw/pub845-toc.htm)>

<sup>17</sup> اطلع على القسم 2.3 من دليل مودع الطلب، لمعرفة القواعد الإجرائية الخاصة بالاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية.

<sup>18</sup> انظر نظام الويبو فيما يخص تسوية المنازعات بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة وجدول الأتعاب والتكاليف على العنواين التاليين:

<<http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipolrrules.pdf>> و<<http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/fees/>>; وانظر أيضاً

قضايا الويبو المسجلة في مجال الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية <<http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases/>>

<sup>19</sup> انظر <<http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases/>>.

14. ونشر المركز تقريرا عن إجراءات الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية وأتاحه على موقعه الإلكتروني.<sup>20</sup> واستكمالا لاستنتاجات هيئات الخبراء، يشير تقرير الويبو إلى أن الغالبية العظمى من تلك الاعتراضات أودعت ضد الطلبات الخاصة بالأنساق المتسلسلة ذات المعنى الوصفي أو القاموسي للحقول العليا المكونة من أسماء عامة. وقد خلص الكثير من هيئات الخبراء إلى أن في الحالات التي يكون قد اعتمد فيها مالك علامة مصطلحا عاما من مصطلحات القاموس كعلامة تجارية، فإن طلب حقل عال مكون من اسم عام بغرض الاستفادة من المعنى العام لذلك المصطلح لا يُعتبر، في حد ذاته، انتهاكا لمعايير تسوية النزاعات فيما يخص الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية. وفي الحالات التي خلصت فيها إحدى هيئات الخبراء أن الطلب لم يكن يرمي إلى استخدام المعنى الوصفي أو القاموسي لنسق متسلسل، بل كان يستهدف علامة تجارية، فإنها اعتبرت أن هناك ما يبرر الاعتراض على الطلب. وفي بعض الحالات تناولت هيئات الخبراء تسجيلات العلامات التجارية التي اكتسبت أساسا لأغراض دعم طلب الحصول على حقل عال جديد مكون من اسم عام/أو اعتراض قائم على الحقوق القانونية، دون إثبات استخدام قليل لتلك العلامات أو أي استخدام لها في السابق.

#### - إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول

15. منذ بداية سنة 2008، ظل مركز الويبو يلفت نظر الإيكان إلى فائدة اعتماد خيار إداري دائم (بدلا من المحاكم)، يسمح لأصحاب التوسيمات التجارية بالاعتراض على ما يُعتمد من حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة يُزعم أن تشغيلها أو استخدامها الفعلي لدى مكتب التسجيل يتسبب في التعسف على العلامات التجارية أو يُسهم في ذلك إسهما ماديا. وفي بداية سنة 2009، أرسل مركز الويبو إلى الإيكان اقتراحا موضوعيا ملموسا يتضمن إجراء لتسوية المنازعات المتعلقة بالعلامات التجارية بعد المُنح<sup>21</sup>، ليكون معونة محايدة وخارجية ومعيارية للمسؤولين في الإيكان عن مراقبة الامتثال لقواعدها ويشجع أصحاب الشأن أيضا على اتباع سلوك مسؤول فيمكن عامة تعزيز الأمن والاستقرار في نظام أسماء الحقول.<sup>22</sup>

16. وبعد عدة مسارات ومشاورات للجنة الإيكان مع المسؤولين عن التسجيل، تظل جدوى إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا بالصيغة التي اعتمدها الإيكان غير أكيدة، ولا سيما نظرا لإضافة مجموعة إجراءات متداخلة ومسائل تتعلق بالنطاق الموضوعي المقصود من هذه الآلية<sup>23</sup>. وعلى من عدم اليقين هذا، وفي ضوء المصالح السياسية المعنية، أبرم المركز في 18 سبتمبر 2013 مذكرة تفاهم مع الإيكان ليصبح موردا لإجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول فيما يتعلق بالعلامات التجارية.

#### "2" آليات حماية الحقوق من الدرجة الثانية

#### - مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية

17. يشمل برنامج الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة الخاص بالإيكان "مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية" باعتباره مستودعا مركزيا للبيانات الأصلية عن العلامات التجارية التي يمكن ذكرها على أنها أساس لتقديم الطلبات

<sup>20</sup> انظر <<http://www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/lroreport.pdf>>.

<sup>21</sup> انظر <<http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann130309.pdf>>.

<sup>22</sup> نظرا للتباين الواضح بين أدوار كل من مكتب التسجيل وأمنائه أصحاب التسجيل في نظام أسماء الحقول المركز، فقد أوصى المركز، آخذا في اعتباره أمورا منها مراعاة خبرات المركز القائمة على السياسة الموحدة، وقرار الإيكان وتبادل الملكية بين الجهات الأمينة على التسجيل والمسجلين (انظر

<<http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-05nov10-en.htm>>). وبأن تنظر الإيكان في تمديد إجراءات تسوية المنازعات بعد منح

أسماء الحقول الخاصة بالجهات الأمينة على التسجيل لتشمل أيضا هجمات التسجيل (انظر مثلا

<<http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann260310rap.pdf>>).

<sup>23</sup> قدم المركز اقتراحا في يونيو 2013 لتقديم خدمات تسوية المنازعات في إطار إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول الخاصة بالعلامات التجارية، ردا على التماس الإيكان.

بموجب آليات حماية الحقوق في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة<sup>24</sup>. وقد كان اعتماد هذا المفهوم محور مناقشات مستفيضة في الإيكان ولا سيما فيما يتعلق بتحديد مكاتب العلامات التجارية وعقب المركز بأنه ينبغي لأي مركز من مراكز تبادل المعلومات من هذا النوع ألا يتقبل كاهل أصحاب الحقوق بطريقة غير معقولة عند معالجة تسجيلات العلامات التجارية الممنوحة بصفة شرعية بواسطة أنظمة الفحص والتسجيل كما هي مطبقة في أنظمة قضائية عالمية عديدة، وعلى أنه يمكن، عند الاقتضاء، التفكير في تدابير عملية لتحديد أي ادعاءات بمطالبة غير معقولة بالحقوق في سياقات محددة.

18. وظل مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية مفتوحاً منذ مارس 2013<sup>25</sup> لاستقبال إبداعات العلامات التجارية وتثبيتها، ولا يزال المركز يرصد تطورات هذه الآلية.

### - الإجراء الموحد للوقف السريع

19. رغم أن السياسة الموحدة تظل أداة مجدية لتسوية المنازعات المتعلقة بنقل اسم حقل متنازع عليه إلى صاحب العلامة التجارية، فقد استحدثت الإيكان آلية من الدرجة الثانية لحماية الحقوق تكون أخف وقعاً في الحالات المناسبة. ولهذا الغرض، أبلغ المركز الإيكان في أبريل 2009 بمشروع مناقشة بشأن "آلية للوقف السريع" (أسماء الحقول)<sup>26</sup>، وقدم اقتراحات لاحقة بالية مبسطة استناداً إلى هذا النموذج إلى الإيكان خلال اجتماعها في براغ وتورنتو في سنة 2012<sup>27</sup>. وقد راعى هذا المشروع ضرورة إقامة توازن معقول بين حماية حقوق العلامات التجارية التي يقر بها القانون والمصالح العملية للمسؤولين عن مكاتب التسجيل للحد من أعبائهم التشغيلية والتطلعات المشروعة لأصحاب أسماء الحقول المسجلة عن حسن نية.

20. وقد نشأ الإجراء الموحد للوقف السريع، الذي اعتمده الإيكان، نتيجة سلسلة من المسارات واللجان، ويرى الكثيرون أنه أصبح إجراءً ينطوي على الكثير من الأعباء ولا يوفر إلا القليل من الحلول. ويدفع هذا الرأي، حسب مستواه من الصحة، إلى طرح أسئلة عن مدى فعالية هذا الإجراء بوصفه أداة فعالة وقابلة للإنفاذ ومكملة للسياسة الموحدة البديلة للمحاكم، كما هناك طائفة من المسائل التي ما زال يتعين تناولها، بما في ذلك العلاقة مع السياسة<sup>28</sup>. وفي أواخر سنة 2012، دعت الإيكان الجهات المحتملة المعنية بتقديم الخدمات الخاصة بالإجراء الموحد للوقف السريع إلى تقديم عروض في هذا الخصوص. وعقب النظر بعناية في نموذج الإيكان الخاص بالإجراء الموحد للوقف السريع وما يرتبط بذلك من مسائل تخص الموارد، لم يستجب المركز لتلك الدعوة<sup>29</sup>. ولا يزال المركز يتابع عن كثب تطورات هذه المسألة.

<sup>24</sup> يسمح مركز تبادل المعلومات بإدراج جميع الكلمات الدالة على العلامات المسجلة وطنياً أو إقليمياً وأي كلمات دالة على العلامات ومحمية بنظام أو معاهدة أو مثبتة بقرار محكمة وأيضاً "علامات أخرى تعتبر ملكية فكرية" (ولم تحدد تلك العلامات). أما فيما يخص آليات حماية الحقوق التي تستخدم قاعدة البيانات، فتتفرغ الإيكان في الوقت الحالي أن تقتصر إتاحة خدمات "المرحلة الأولية" (أي إتاحة الفرصة أمام مالك العلامة ليُسجل بشكل استباقي سلسلة الحروف التي تنطبق تطابقاً تاماً مع علامته باعتبارها اسم حقل، وذلك مقابل رسم) على العلامات التجارية التي يمكن إثبات الانتفاع الحالي بها. وبظل مالكو العلامات التجارية، سواء ثبت الانتفاع الحالي بها أو لم يثبت، أهلاً للمشاركة في خدمة "مطالبات" محددة المدة (أي إخطار مودع اسم حقل بوجود تعارض محتمل مع أحد الحقوق المرتبطة بإحدى العلامات التجارية، وإخطار مالك العلامة التجارية المعني (مالك العلامات التجارية المعنيين) في حال ما تمكن مودع اسم الحقل من تسجيل ذلك الاسم). وخدمة المطالبات متاحة حالياً في مدة لا تتجاوز 90 يوماً عقب فتح حقل جديد من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة للتسجيل أمام الجمهور عموماً. ومن المعلوم مسبقاً، بين مالكي العلامات التجارية، أن مثل هذه التقييدات قد يفضي إلى المراهنة وما يرافق ذلك من أعباء من الناحية المالية ومن ناحية الإنفاذ على مالكي العلامات التجارية وزيادة احتمال تضليل المستهلك. وينطبق مبدأ لزوم إثبات الانتفاع بالعلامات التجارية ضمن خدمات "المرحلة الأولية" كذلك على الحالات التي يُستند فيها إلى العلامات التجارية لتقديم شكوى في إطار "الإجراء الموحد للوقف السريع" المتاح ضمن آليات حماية الحقوق والمبين أدناه.

<sup>25</sup> انظر <<http://trademark-clearinghouse.com/>>

<sup>26</sup> انظر <<http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann030409.pdf>>

<sup>27</sup> انظر <<http://prague44.icann.org/node/31773> and <http://toronto45.icann.org/node/34325>>

<sup>28</sup> قائمة حصرية مستفيضة بهذه المسائل معروضة في وثائق من بينها خطاب المركز المؤرخ في 2 ديسمبر 2010 والمتاح على:

<<http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann021210.pdf>>، وورد عدد منها في جدول أعمال اجتماع الأيكان المعقود في براغ في يونيو 2012.

<sup>29</sup> أعلنت الإيكان في بداية سنة 2013 منتدى التحكيم الوطني والمركز الآسيوي لتسوية منازعات أسماء الحقول أول موردين للخدمات في إطار الإجراء الموحد للوقف السريع.

باء. مراجعة الإيكان المرتقبة للسياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت التي وضعتها الويبو والفريق العامل المعني بغلق أسماء الحقول الخاضعة للسياسة الموحدة

21. إن السياسة الموحدة إذ تتكيف مع التطور المتواصل لنظام أسماء الحقول، فقد أخذت توفر بديلا فعليا عن المقاضاة أمام المحاكم لأصحاب العلامات التجارية وأصحاب تسجيلات أسماء الحقول والمسؤولين عن التسجيل. ولكن عقب مناقشة رأت فيها الغالبية العظمى من المشاركين أن مراجعة الإيكان للسياسة الموحدة سيكون ضرره أكثر من نفعه<sup>30</sup>، اتخذت المنظمة الداعمة للأسماء العامة التابعة للإيكان قرارا بمراجعة السياسة الموحدة عن طريق اتباع مسار من المرتقب أن يستهل بعد 18 شهرا تقريبا من منح أول حقل من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة<sup>31</sup>.

22. وعمل السياسة الموحدة اليوم هو نتيجة رائعة لاهتمام العديد من أصحاب المصالح لمدى أكثر من عشر سنوات من أجل تحقيق المنفعة العامة والخاصة. وقد أثبتت السياسة الموحدة عبر تكيفها مع المعايير والممارسات المتطورة أنها نظام من ومنصف لتسوية المنازعات. وبالنظر إلى البنية المؤسسية للإيكان، حيث يحصل أصحاب المصالح في الملكية الفكرية على صوت الأقلية، يبدو من المرجح أن مثل هذه المراجعة ستفضي في النهاية إلى إضعاف أسس السياسة الموحدة وسيرها. وفي الوقت ذاته شرعت المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) التابعة للإيكان في "عملية لوضع السياسات" تسعى على وجه التحديد ومن الناحية التقنية إلى النظر في الآلية اللازمة لغلق أسماء الحقول الخاضعة لإجراءات السياسة الموحدة. ويشترك المركز بنشاط في هذه العملية. ومن المرتقب البدء في تنفيذ هذه المرحلة قريبا ويعتزم المركز المشاركة في تنفيذها وسيواصل متابعة مقاصد أصحاب المصلحة من شركاء الإيكان فيما يخص السياسة الموحدة.

جيم. أسماء الحقول الدولية

23. كما جاء في الفقرة 2، من أهم المستجدات الأخرى المتعلقة بالسياسات في نظام أسماء الحقول هو بدء العمل بأسماء حقول دولية (بخط غير لاتيني) في الحقول العليا. وبلغ مجموع طلبات أسماء الحقول الدولية، في إطار برنامج الإيكان الخاص بالحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، 116 طلبا. وبالنظر إلى الأولوية الكبيرة التي تكتسبها طلبات أسماء الحقول الدولية في إجراءات الموافقة بالإيكان على الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، كان عدد من تلك الأسماء ضمن المجموعة الأولى من أسماء الحقول الجديدة التي أعلنت الإيكان عن منحها في جذر نظام أسماء الحقول<sup>32</sup>.

24. وموازية ذلك وقبل استحداث الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة نُشرت، في 16 نوفمبر 2009<sup>33</sup>، الخطة النهائية لتنفيذ الإجراء العاجل لتحديد أسماء الحقول الدولية المدرجة في الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان؛ مما مكن، منذ ذلك التاريخ، من استحداث عدة من تلك الأسماء في سياق الرموز ثنائية الحروف الواردة في المعيار ISO 3166-123<sup>34</sup>. وما زالت الطلبات التي نالت الموافقة تُدرج في جذر نظام أسماء الحقول<sup>35</sup>.

دال. أدوات التعريف الأخرى

25. فضلا عن المستجدات المذكورة آنفا وفي سياق تلك المستجدات تشهد الإيكان تطورات إضافية تتعلق بحماية أدوات تعريف العلامات غير التجارية.

<sup>30</sup> انظر <https://community.icann.org/display/gnsoudrpd/ Webinar+on+the+Current+State+of+the+UDRP>؛ انظر أيضا عموما الفقرة 31 في الوثيقة WO/GA/39/10.

<sup>31</sup> انظر <http://gnso.icann.org/meetings/minutes-council-15dec11-en.htm>

<sup>32</sup> تشمل تلك الأسماء، مثلا، ما يلي: 'شبكة'، و 公司 (كلمة صينية معناها 'شركة') و онлайн (كلمة روسية معناها 'على الإنترنت')

<sup>33</sup> انظر <http://www.icann.org/en/topics/idn/fast-track/idn-cctl-d-implementation-plan-16nov09-en.pdf>

<sup>34</sup> انظر <http://www.iso.org/iso/english\_country\_names\_and\_code\_elements>

<sup>35</sup> انظر <http://www.icann.org/en/topics/idn/fast-track/>

26. والجدير بالذكر أنّ مشروع الويبو الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت تناول العلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية. أمّا مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت فتناول العلاقة بين أسماء الحقول وخمسة أنواع أخرى من أدوات التعريف التي لم تُتناول من قبل، بما فيها أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها.

27. وأوصت الجمعية العامة للويبو، في اجتماعها الذي عُقد في الفترة من 23 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2002، بتعديل السياسة الموحدة بغية حماية أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها<sup>36</sup>. وأحالت أمانة الويبو هذه التوصيات ("المجموعة الثانية من توصيات الويبو") إلى الإيكان في فبراير 2003<sup>37</sup>.

## "1" المنظمات الحكومية الدولية

28. عقب المداولات الأخرى التي أجرتها الإيكان<sup>38</sup>، يبدو أن دليل مقدمي الطلبات للبرنامج الحالي الخاص بالحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة قد اقتصر في تناوله لمسألة حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها على توفير إمكانية الانتصاف من خلال إجراءات الاعتراض قبل المنح المتعلقة بالدرجة الأولى (أي المطبقة على الحقول العليا)، وهذا ما ناقشته الفقرتان 19 و20 أعلاه. غير أنّه عقب خطاب مفتوح وجهته المجالس القانونية للمنظمات الحكومية الدولية إلى الإيكان في ديسمبر 2001، والجهود الدؤوبة التي تبذلها تلك المنظمات، أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحة أوصت فيها مجلس الإيكان بحماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها من إمكانية تسجيلها بطريقة تعسفية من قبل الغير في نظام أسماء الحقول وذلك قبل منح أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة<sup>39</sup>. ونصحت اللجنة الاستشارية الحكومية لمجلس الإيكان أيضا بأن يسعى، استنادا إلى المعايير الحالية المتعلقة بالحقول من نمط int. لأغراض التسجيلات في الدرجة الثانية في هذا المجال، إلى التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية من أجل وضع قائمة بما ينبغي حمايته من أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها. ومن المتوخى أن تكون الحماية في الدرجة الثانية فيما يخص الجولة الرهنة من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، وأن تكون في الدرجة الثانية والدرجة العليا في أي من الجولات المستقبلية من الحقول العليا الجديدة المذكورة. كما نصحت اللجنة الاستشارية لمجلس الإيكان بأن يعمل، في انتظار القيام بمزيد من أنشطة التنفيذ، على توفير حماية مؤقتة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها من خلال تعليق تسجيلات الغير قبل منح أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة.

29. وردّ مجلس الإيكان على اللجنة الاستشارية الحكومية مشيرا إلى أنّه اعتمد قرارا يضع الأساس لتلك الحماية المؤقتة في الدرجة الثانية استنادا إلى المعايير الحالية المتعلقة بالحقول من نمط int. عبر قائمة احتياطية للإيكان تتضمن أسماء ومختصرات معينة لمنظمات دولية حكومية، يُمنع تسجيلها من قبل الغير في إطار الاتفاق الخاص بتسجيل الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة. وحددت الإيكان تاريخ 28 فبراير 2013 كموعّد أخير لتوفير أسماء ومختصرات المنظمات الحكومية الدولية المؤهلة المعنية، ودعت المنظمات الحكومية المؤهلة إلى تزويد الإيكان بما يلزم للتعريف بنفسها قبل ذلك التاريخ والتمسّت من اللجنة الاستشارية (والمنظمات الحكومية الدولية)، في الوقت ذاته، توفير مجموعة وثائق موحدة تضم المعايير وقائمة أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي نصحت اللجنة بحمايتها<sup>40</sup>. واستجابة لذلك واستنادا إلى المشورة التي قدمتها اللجنة

<sup>36</sup> انظر <[http://www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/en/wo\\_ga\\_28/wo\\_ga\\_28\\_3.pdf](http://www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/en/wo_ga_28/wo_ga_28_3.pdf)>؛ انظر أيضا الفقرات من 6 إلى 11 في الوثيقة SCT/9/8؛ والفقرة 149 في الوثيقة SCT/9/9.

<sup>37</sup> انظر <<http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipo.doc>>

<sup>38</sup> للحصول على المعلومات الأساسية، اطّلع على الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2، وبالتحديد الفقرتين 40 و41.

<sup>39</sup> انظر

<[https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/FINAL\\_Toronto\\_Communique\\_20121017.pdf?version=1&modificationDate=1354149148000&api=v2](https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/FINAL_Toronto_Communique_20121017.pdf?version=1&modificationDate=1354149148000&api=v2)>

<sup>40</sup> انظر

<<https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/Board%20Response%20to%20GAC%20Toronto%20Communique.pdf?version=1&modificationDate=1361909146000&api=v2>>



الاستشارية الحكومية في تورنتو، أعدّ تحالف من المنظمات الحكومية الدولية معايير تتعلق بالحقول من نمط int. لأغراض الحماية وأرفقها بقائمة من المنظمات الحكومية الدولية المعنية، وأرسل المعايير والقائمة إلى مجلس الإيكان في 28 فبراير 2013. وفي أعقاب ذلك وجهت اللجنة الاستشارية الحكومية بلاغا إلى مجلس الإيكان أشارت فيه إلى معاييرها المفضلة من ضمن معايير أهلية المنظمات الحكومية الدولية للاستفادة من الحماية (بما يشمل المنظمات الحكومية الدولية المنشأة بموجب معاهدة والتي لها شخصية قانونية دولية، أو المنظمات التي تملك صفة المراقب في الأمم المتحدة، أو تلك التي تُعد من بين صناديق الأمم المتحدة أو برامجها)، فضلا عن قائمة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها القابلة للحماية وفق تلك المعايير<sup>41</sup>.

30. وفي 1 أبريل 2013، ردّ مجلس الإيكان على اللجنة الاستشارية الحكومية بخطاب أثار فيه بعض القضايا المتعلقة بمشورتها. واتمس المجلس تحديدا تفاصيل معيّنة بخصوص الوسيلة المحتملة التي يمكن اللجوء إليها لإجراء مراجعة دورية للقائمة والشكل الذي يمكن أن تتخذه تلك الوسيلة عمليا، فضلا عن توضيحات بخصوص أية لغات إضافية يُطلب بها توفير الحماية لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها. وأثارت القضية الثالثة، بشكل جوهري مقارنة بغيرها، بعض الشواغل بشأن الطريقة التي يمكن بها التوفيق بين حماية مختصرات المنظمات الحكومية الدولية وبعض المحاولات المحتملة المشروعة التي يمكن أن يقوم بها الغير لتسجيل أسماء حقول تشبه أحد المختصرات الحماية لمنظمة حكومية دولية، واتمس تزويده بمزيد من التفاصيل بخصوص الوسيلة المحتملة التي يمكن استخدامها عمليا لإدارة حالات التعايش المحتمل المشروع<sup>42</sup>. وشددت اللجنة الاستشارية الحكومية على أنّ المنظمات الحكومية الدولية تؤدي وظيفة عامة مهمة على الصعيد العالمي، وأنها ملتزمة بالعمل بهمة لاستطلاع سبل المضي قدما، ونصحت مجلس الإيكان بتوفير الحماية الوقائية المبدئية المناسبة لقائمة أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها قبل منح أي حقل دولي جديد من الحقول العليا.

31. وفي يوليو 2013 وعقب المناقشات الإضافية التي أجريت مع الإيكان والجهود المضنية التي بذلتها المنظمات الحكومية الدولية، أصدرت اللجنة الاستشارية نصيحة لمجلس الإيكان تؤكد من جديد دعم الحماية الوقائية الخاصة لأسماء المنظمات الحكومية ومختصراتها في نظام أسماء الحقول<sup>43</sup>. ونصحت اللجنة أيضا بفترض صراحة أن مجلس الإيكان مستعد لتنفيذ نصيحته بالكامل والتركيز على التنفيذ العملي والفعال للحماية من الدرجة الثانية لنظام أسماء الحقول، على أن تظل الحماية المؤقتة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها سارية حتى يستكمل الحوار بين اللجنة والإيكان والمنظمات الحكومية الدولية. وعقب إصدار هذه النصيحة أصدر مجلس الإيكان قرارا يمدد به الحماية المؤقتة للمنظمات الحكومية الدولية إلى حين عقد الاجتماع الأول للجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة التابعة للإيكان بعد عقد اجتماع الإيكان في نوفمبر 2013<sup>44</sup>.

32. وفي أغسطس 2013، اقترحت المنظمات الحكومات الدولية عقد اجتماع مع لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة واللجنة الاستشارية الحكومية في باريس في 30 سبتمبر. وبعد اتفاق أولي بين جميع الأطراف، أبلغت اللجنة الاستشارية الحكومية بعدم استطاعتها حضور الاجتماع، مما أدى بلجنة برنامج الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة إلى إلغاء مشاركتها أيضا. وفي أكتوبر 2013، تقدمت لجنة برنامج الحقول العليا المذكورة باقتراح لحماية مختصرات المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية، وكان ذلك الاقتراح بعيدا عن تزويد مختصرات المنظمات الحكومية الدولية بالحماية الوقائية الدائمة المتوخاة في البلاغات السابقة للجنة الاستشارية الحكومية. وردّ تحالف المنظمات الحكومية الدولية على لجنة برنامج الحقول العليا مبديا خيبته من الاقتراح، كما أعرب عن شواغله للجنة الاستشارية الحكومية.

<sup>41</sup> انظر <<http://www.icann.org/en/news/correspondence/dryden-to-crocker-chalaby-22mar13-en>>

<sup>42</sup> انظر <<http://www.icann.org/en/news/correspondence/crocker-to-dryden-01apr13-en>>

<sup>43</sup> انظر <<http://durban47.icann.org/meetings/durban2013/presentation-gac-communique-18jul13-en.pdf>>

<sup>44</sup> انظر <<http://www.icann.org/en/groups/board/documents/resolutions-new-gtld-17jul13-en.htm>>

33. وأجرت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة واللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية مناقشات حول الاجتماع الذي عقده الإيكان في بوينس آيرس في نوفمبر 2013. وأفادت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة بأنه على الرغم من إمكانية تحسين بعض النقاط التقنية المحددة للاقتراح الذي تقدمت به في أكتوبر 2013، فإن من المستبعد توفير حماية وقائية كاملة لمختصات المنظمات الحكومية الدولية. ونصحت اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الإيكان بضرورة الإبقاء على الحماية المؤقتة حتى يُستكمل الحوار الجاري بينها وبين لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة والمنظمات الحكومية الدولية لضمان توفير الحماية اللازمة، ولكن دون أن تعيد اللجنة الاستشارية الحكومية إبداء موقفها السابق حيال ضرورة توفير حماية وقائية.<sup>45</sup> وفي 9 يناير 2014، اعتمدت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة قراراً بتمديد الحماية المؤقتة لمختصات المنظمات الحكومية الدولية إلى أن تثبت في ذلك بشكل نهائي.<sup>46</sup>

34. وإلى جانب تلك الجهود، شرعت المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) التابعة للإيكان في عملية لوضع السياسات بخصوص مسألة حماية المنظمات الحكومية الدولية. وقد شارك المركز مع ممثلي بعض المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في تلك العملية. وعلاوة على اعتراضات المنظمات الحكومية الدولية تبين، في نوفمبر 2013، أن تلك العملية التي شرعت فيها المنظمة الداعمة للأسماء العامة تتعارض مع الحماية الوقائية لمختصات المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية. وبدلاً من ذلك، أوصت بالاقتران على آليات توفر حماية وقائية أقل مستوى لمختصات المنظمات الحكومية الدولية، وإزالة الحماية المؤقتة السارية فعلاً على مختصات المنظمات الحكومية الدولية. واعتمد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة هاتين التوصيتين بالإجماع في 20 نوفمبر 2013. وردًا على ذلك التطور وتحت المنظمات الحكومية الدولية رسالة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية في 24 يناير 2014 أعربت لها فيها عن قلقها في هذا الصدد. وأشارت المنظمات الحكومية الدولية، في تلك الرسالة، إلى أن الآليات المتوخاة حالياً ستضيق فرصة كبيرة للحدّ من ظاهرة التعدي على مختصات المنظمات الحكومية الدولية على الإنترنت (مثل الاستغلال غير المشروع لحملات تمويل اليونسيف أثناء الطوارئ الإنسانية). وسيواصل المركز متابعة هذه التطورات عن كثب.

## "2" المصطلحات الجغرافية

35. وأعربت اللجنة الاستشارية الحكومية عن قلقها بوجه خاص حيال حماية المصطلحات الجغرافية في الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة. وأصدرت، في سنة 2007، "مبادئ بشأن الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة"<sup>47</sup> التي تنص على جملة أمور منها لزوم أن تتلافى الإيكان منح الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة فيما يتعلق بأسماء البلدان، والأراضي أو الأماكن، واللغات الإقليمية أو أوصاف الشعوب، ما لم يكن ذلك بالاتفاق مع الحكومات أو السلطات العامة المعنية. وتنص تلك المبادئ أيضاً على وجوب أن تعتمد مكاتب التسجيل الجديدة، بطلب من الحكومات، إجراءات لمنع الطعن في الأسماء ذات المغزى الوطني أو الجغرافي المسجلة في الدرجة الثانية.

36. وفيما يخص أسماء الحقول العليا، يوضح دليل مقدمي الطلبات الذي وضعته الإيكان أن "الطلبات المتعلقة بالأنساق المتسلسلة التي تخص أسماء البلدان أو الأراضي لن تحظى بالموافقة لأنها غير متاحة ضمن برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة في جولة التطبيق الحالية"<sup>48</sup>. وينبغي أن تكون الأنساق المتسلسلة، التي تُقدم طلبات بشأنها والتي تعتبرها الإيكان أسماء جغرافية معيّنة أخرى، مثل أسماء العواصم، مصحوبة بالوثائق الداعمة أو النافية للاعتراض من الحكومات

<sup>45</sup> انظر <<http://www.icann.org/en/news/correspondence/gac-to-board-20nov13-en.pdf>>

<sup>46</sup> انظر <<http://www.icann.org/en/groups/board/documents/resolutions-new-gtld-09jan14-en.htm#2.d.i>>

<sup>47</sup> انظر <<https://archive.icann.org/en/topics/new-gtlds/gac-principles-regarding-new-gtlds-28mar07-en.pdf>>

<sup>48</sup> انظر <<http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/evaluation-procedures-04jun12-en.pdf>>؛ من القسم 1.4.1.2.2 "معالجة أسماء البلدان أو الأراضي".

أو السلطات العامة المعنية<sup>49</sup>. وفيما يتعلق بالتسجيلات من الدرجة الثانية، فإن اتفاق التسجيل الأساسي للإيكان يشمل "جدول الأسماء المحجوزة من الدرجة الثانية في مكاتب تسجيل الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة"، وهذا الاتفاق ينص على أسماء معيّنة لبلدان وأراض، على النحو الوارد في القوائم المعترف بها دولياً الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس<sup>50</sup>.

37. وأعربت اللجنة الاستشارية الحكومية، عن المزيد من التحفظات إزاء عدد من الطلبات الخاصة بالحقول العليا المكوّنة من أسماء عليا وذلك بسبب تشابهها مع مصطلحات جغرافية أو مصطلحات أخرى، ونصحت مجلس الإيكان بعدم تجاوز مرحلة التقييم الأولي فيما يخص تلك الطلبات، والتمست مزيداً من التوضيحات من المجلس بشأن نطاق المرونة المتاحة أمام مقدمي الطلبات لتعديل الطلبات بما يستجيب للشواغل المحددة التي أبدتها اللجنة الاستشارية. وحددت اللجنة الاستشارية عدة فئات عامة من الطلبات بوصفها تستحق المزيد من البحث من قبل المجلس من حيث الضمانات الإضافية<sup>51</sup>. وقبل المجلس نصيحة اللجنة الاستشارية بشأن تناول بعض الطلبات، إلا أنه طلب المزيد من المعلومات من اللجنة الاستشارية، إضافة إلى تعليقات من الجمهور، وخاصة بشأن الضمانات الإضافية التي تلتبسها اللجنة الاستشارية.

38. وستواصل الأمانة رصد هذه التطورات وتقديم المدخلات حيثما كان ذلك ممكناً.

39. إن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية مدعوة إلى الإحاطة علماً بمحتويات هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]

<sup>49</sup> انظر <<http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/evaluation-procedures-04jun12-en.pdf>>؛ من القسم 2.4.1.2.2 "الأسماء الجغرافية التي تستلزم دعم الحكومة".

<sup>50</sup> انظر <<http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/agreement-approved-20nov13-en.pdf>>؛ النقطة 5.

<sup>51</sup> انظر <[https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/Beijing%20Communique%20april2013\\_Final.pdf](https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/Beijing%20Communique%20april2013_Final.pdf)>